الجيش على خط السجال حول عرسال وعنوان «القاعدة»

هجوم «حزب الله» الاستباقي على زيارة بان كي مون بيروت يظهّر تناقضات الحكومة وتعايشها الصعب

| بيروت - «الراي» |

يشكل الاسبوع الطالع موعداً لجولة سياسية مضطربة امام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بعدما مرّ الاسبوع الاول من السنة الجديدة كامتداد هادئ لعطلة الأعياد. ذلك ان الهجوم الكلامي الذي شنّه «حزب الله» على زيارة الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون لبيروت في 13 و14 من الجاري، رسم ملامح التعايش الصعب الذي يطبع مسيرة الحكومة بين سياسة الانفتاح والمرونة التي يعتمدها رئيسها حيال المجتمع الدولي والتي برزت في مسألة تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وبين سياسة التشدد حيال هذا المجتمع التي تطبع سياسات «حزب الله» ومواقفه.

وإذ ينتظر ان تشكل زيارة بان كي مون مصدر ايقاظ لهذا الاحراج الدائم الذي تعيش في ظله الحكومة، فإن ثمة من يتوقع ان تبرز التناقضات الحكومية على اشدها خلال زيارة المسؤول الاممي الأول لبيروت وخصوصاً لجهة التعامل مع العناوين المثيرة لهذه التباينات في المحادثات التي ستجري معه وهي تتعلق بالمحكمة وبالوضع على الحدود اللبنانية - السورية، فيما قد يكون موضوع الجنوب اقل العناوين إحراجاً للحكومة باعتبار ان هناك توافقاً واسعاً حياله بين مكونات الحكومة.

ووسط معالم هذا المناخ الموحي بسخونة سياسية، يأتي ايضاً إستحقاق عودة طرح ملف زيادة الأجور على مجلس الوزراء في جلسته التي تعقد غداً في قصر بعبدا كفتيل او صاعق محتمل لتجدد الخلافات الحكومية . الحكومية في ظل مبادرة وزير العمل شربل نحاس، وهو عضو في «تكتل التغيير والصلاح» بزعامة العماد ميشال عون، الى ارسال مشروع جديد الى مجلس شورى الدولة لأخذ رأيه فيه قبل طرحه غداً على مجلس الوزراء. واذ يعقد اليوم اجتماع برئاسة ميقاتي مع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام لدرس هذا الملف للمرة الرابعة وسط دفع من الطرفين ومعهما ضمناً رئيس الحكومة نفسه لإعادة احياء الاتفاق الذي عقد بين الطرفين قبل اسبوعين في قصر بعبدا فإن المشكلة الجدية تكمن في تجاهل وزير العمل لهذا الاتفاق ومضيه في طرح مشروع خاص به بمعزل عنه، مما يعني ان احتمالات الاشتباك السياسي داخل مجلس الوزراء قد تكون كبيرة، مما يفتح الوضع الحكومي مجدداً على اضطراب وانقسام لا يعرف معه اذا كان ممكناً التوصل الى تسوية ثابتة هذه المرة لهذا الملف الشائك ام تعود الامور الى دائرة المراوحة.

وهذان الملفان، اي زيارة بان كي مون ومسألة الاجور، سيشكلان الواجهة الواجهة المباشرة لاحتقانات داخل الحكومة في وقت تضغط فيه مفاعيل التجاذب السياسي الاوسع المتصل باتهامات رئيس الدفاع فايز غصن حول وجود «القاعدة» في البقاع وتسلل عناصر من هذا التنظيم عبر بلدة عرسال الى سورية على مجمل المشهد اللبناني. واذ تعقد لجنة الدفاع النيابية جلسة اليوم للاستماع الى وزير الدفاع حول هذا الملف، ثمة توقعات ان تثير هذه الجلسة الاحتدام السياسي على اوسع نطاق خصوصاً ان فريق المعارضة ينوي عدم المهادنة في هذا الملف مما قد يستتبع تصعيداً مرتقباً في الايام القليلة المقبلة.

وفيما كان وفد نيابي بقاعي يزور عرسال امس تضامناً مها بوجه اتهامات وزير الدفاع، برز دخول قيادة الجيش اللبناني للامرة الولى على خط هذا الملف بطريقة غير مباشرة اذ اعلنت في بيان صدر عنها انه «كثر في الآونة الاخيرة التداول السياسي والاعلامي بأمور امنية على درجة كبيرة من الدقة، وبشكل لا يتناسب مع أهمية هذه الامور وخطورتها وكيفية معالجتها»، متوّجهة الى «المعنيين» بان «معالجة القضايا الامنية لا تتم عبر الاعلام او المنابر السياسية، بل وفق ما تقتضيه ضرورات السرية ومصلحة الوطن والمواطنين. وان الحرص على تحصين الوضع الامني يكون بترك معالجته للمعنيين به لانهم الأدرى بتفاصيله وظروفه».

وطمانت قيادة الجيش الجميع الى «ان مهمة الحفاظ على أمن اللبنانيين كافة هي في أيد أمينة، وهي فوق اي اعتبار»، داعية الى «تجنب طرح المواضيع الامنية البالغة الخطورة في غير مواقعها، او استغلالها في الاستثمار السياسي، وذلك حفاظا على الاستقرار العام ولقطع الطريق امام المتربصين شراً بهذا الاستقرار».

الحريري: الموقع الذي بعث الرسالة الهاتفية عن اغتيالي ... قريب من النظام السوري

| بيروت - «الراي» |

كشف الرئيس السابق للحكومة اللبنانية زعيم «تيار المستقبل»سعد الحريري ان «الموقع الذي أرسل الرسالة عبر الهاتف عن اغتيالي (في الرياض) قد اوقف، وهو قريب من النظام السوري»، ملاحظاً «ان التلفزيون السوري يتهمني اليوم بأنني وراء المتفجرة في حي الميدان في دمشق».

واكد الحريري خلال دردشة مع متتبعيه على موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي امس ان نظام الرئيس السوري بشار الاسد «يجب ان يسقط»، لافتاً إلى «ان ما نراه اليوم في لبنان ليس سوى دخان سيزول عمّا قريب»، وقال إن «الناس والقادة يأتون ويذهبون، لكن لبنان سيبقى دائماً وطن الأرز».

ورداً على طلب احدهم اعتماد الهدوء للحفاظ على «خط العودة» مع الظام السوري، اجاب: «لا اريد اي خط عودة مع هذا النظام. كفى يعني كفى».

وعن التغيير المفاجيء في موقف قطر حيال سورية «بعدما كانوا أصدقاء»، أوضح أن «أحدا لا يمكنه الوقوف صامتاً تجاه ما يجري في سورية، فهذا هو السبب».

وما ردّه على تهديد النظام السوري لقناة «اخبار المستقبل»، أكد أنه «إفلاس وتخبط، هذا ما يفعله النظام السوري، يلوم الآخرين دائماً وهو الفاعل والقاتل والمجرم».

وسئل: هل صحيح ما ذُكر في الاعلام عن أن عودتك إلى بيروت ستكون قبل الرابع عشر من فبراير المقبل حاملاً مشروعاً للمصالحة؟، فكان جواب الحريري: «ممكن».

وفي شأن الموقف الصادر عن «حزب الله» برفض تجديد بروتوكول التعاون مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، رأى انهم «سيقبلون في النهاية، وسيقولون لأننا لا نريد أن يعود سعد الحريري، ماشي الحال».

وماذا لو رفضت الحكومة اللبنانية التعاون مع المحكمة الدولية، وما هو التحرك المفترض القيام به؟، قال: «كل شيء في وقته».

قال إنها تندرج ضمن مسعى لإثارة الخلافات المذهبية

لاريجاني يتّهم واشنطن بالوقوف وراء التفجيرات في سورية والعراق

علي لاريجاني

طهران - يو بي آي - اتهم رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني امس الولايات المتحدة بالوقوف وراء التفجيرات التي شهدتها سورية والعراق اخيرا معتبرا انها تندرج ضمن مسعى واشنطن لإثارة الخلافات المذهبية في هذين البلدين.

ونقلت وكالة «ارنا» الإيرانية للانباء عن لاريجاني قوله في كلمة أمام البرلمان ان «استراتيجية واشنطن في المنطقة تتمحور حالياً حول إثارة الخلافات المذهبية والنزاع بين الطوائف ولمسنا خلال الأسابيع الأخيرة هذه الاستراتيجية الأميركية الخائنة في العراق وسورية».

وقال ان التفجيرات المتتالية التي شهدتها سورية والتحريضات المختلفة لعدد من دول المنطقة ضد دمشق «تأتي في سياق استراتيجية واشنطن في بث الخلافات وإثارة النزاعات بين الطوائف الدينية في المنطقة».

وأشار إلى التفجيرات الأخيرة ضد المشاركين بمراسم إحياء ذكرى أربعين الإمام الحسين في العراق والتفجير الذي وقع في مدينة الصدر في ضواحي بغداد، واعتبرها «جزءاً من سيناريو أميركي تم تنفيذه بالتعاون مع بعض دول المنطقة».

الراعي: لا يمكن أن يستمرَّ الحكم منقسماً على خلفية مذهبية

| بيروت - «الراي» |

اكد البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي ان «الحكم في لبنان لا يمكن أن يستمرَّ منقسماً بين طرفَيْن سياسيَيْن متعارضَيْن على خلفية مذهبية»، منتقداً «الأوضاعُ الاقتصادية الآخذةُ في التردّي والتي تُنذرُ بالإفلاس»، ومؤكداً «وجوب ان يتحمّل أهل الحكم مسؤولياتهم الوطنية ويعملوا سريعاً على وضع تصميمٍ اقتصاديٍّ واضحٍ ومتماسِك، محوره النمو».

وكرر الراعي في عظة الاحد موقفه من «قيام دولة مدنية ديموقراطية جذّابة للمواطنين، على أساس عقد اجتماعي متطور ينطلق من الميثاق الوطني، ميثاق العيش معاً، في دولة ديموقراطية تفصل بين الدين والدولة، فلا تكون لا دولة دينية، ولا دولة علمانية معارضة للدين».

اضاف: «(...) بالنسبة لمحيطه العربي، ينقل لبنان أفكار الحرية والحداثة وإمكان العيش معاً بالتنوّع الثقافي والديني. وبالنسبة للعالم الغربي، يشهد (لبنان) أنّ الإسلام دين تعايش لا دين الأصولية والعنف. لكن ما نشهد في بعض البلدان العربية من أعمال عنف وتفجيرات متنقّلة تحصدُ العديد من الضحايا البريئة، ونحن نستنكرها أشدّ الاستنكار، يقتضي من المرجعيات الاسلامية المعتدلة والمستنيرة أن تشجب وتُحرِّم رسمياً هذه الصورة المعاكسة».

اقتحام «معهد رفيق الحريري الفني» وسرقة «هارد ديسك» الكمبيوتر

| بيروت - «الراي» |

اقتحم مجهول « ليل السبت . الأحد حرم «معهد رفيق الحريري الفني» الكائن في محلة بر الياس (البقاع) بواسطة الكسر والخلع وسرق من داخله «الهارد ديسك» الخاص بجهاز الكمبيوتر الموجود في غرفة السكرتير.

قائد للمستوطنين يطالب بتطبيق الشريعة اليهودية في إسرائيل

«فتح» تدرس نوايا «حماس» إزاء المصالحة رداً على منع وفد من قادتها دخول غزة

متطرفون يهود يتظاهرون في القدس مساء أول من أمس (أ ف ب)

| القدس - من محمد أبوخضير وزكي أبوالحلاوة |

أعلنت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، امس، أنها بصدد تقويم الموقف من نوايا حركة «حماس» إزاء تحقيق المصالحة، ردا على منع وفد من قادتها من دخول قطاع غزة قبل يومين.

ورفضت في بيان (وكالات)، بشدة بيان وزارة الداخلية في الحكومة المقالة التي تديرها حركة «حماس» الذي هدد بمقاضاة عضو وفدها القيادي صخر بسيسو في حال عودته إلى غزة بتهمة سب الذات الإلهية.

واوضحت اللجنة إن «هذا البيان المشبوه والمغرض هو بمثابة صفعة قوية لكل الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية»، مضيفة أن «لغة التكفير والتهديد التي استخدمها البيان تهدف لإغلاق الباب أمام المصالحة».

واعتبرت أن «بعض قيادات حماس في غزة الملوثة أيديهم بدماء أبناء شعبنا وحركتنا غير مؤهلين وليسوا في وضع يسمح لهم باتهام أحد لأنهم هم من يجب أن يحاكموا على ما اقترفوه من جرائم بحق المشروع الوطني الفلسطيني وبحق المناضلين من أبناء شعبنا».

وأكدت إصرارها وكل قيادات الحركة وكوادرها على الذهاب إلى قطاع غزة من دون الإذن من أحد «لأن غزة ليست ملكا لأحد وليست مزرعة مملوكة لهؤلاء الذين يخطفونها بقوة السلاح «.

وطالبت اللجنة حركة «حماس» بتقديم اعتذار لها وللشعب الفلسطيني عن هذه الممارسات «المهينة وغير اللائقة»، داعية الوسيط المصري إلى «التصدي لممارسات وألاعيب حماس في القطاع التي من شأنها أن تعمق الانقسام وتمنع تحقيق الوحدة الوطنية».

وكانت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة هددت، اول من امس، بمقاضاة بسيسو بتهمة سب الذات الإلهية خلال وصوله و3 من قيادات الحركة إلى معبر بيت حانون الجمعة لمحاولة دخول غزة.

وعقب الحادث، جرى تبادل للاتهامات بين الحركتين بعد أسابيع من توقف التراشق الإعلامي عقب لقاءات القاهرة الأخيرة بينهما.

من ناحيته، اعلن مصطفى البرغوثي منسق لجنة الحريات المشكلة من مختلف الفصائل الفلسطينية للمساهمة في تحقيق المصالحة، ان الاسبوع المقبل سيشهد «تطبيقا فعليا» لما اتفقت عليه الفصائل في ما بينها.

وقال في مؤتمر صحافي، امس، ان الملفات التي عملت عليها اللجنة سيتم حلها خلال الاسبوع المقبل. وذكر من هذه الملفات «ملف الاعتقال السياسي»، موضحا انه «تسلمنا قوائم من حماس بان لديها 109 معتقلين لدى السلطة الفلسطينية في الضفة ومن فتح تسلمنا قوائم بـ 53 معتقلا من كوادرها لدى حكومة حماس في غزة».

واشار الى ان اداة القياس لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه سيتم معرفتها خلال الاجتماعات المقبلة بين الاطراف، موضحا ان اللجنة الخاصة بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ستجتمع في 15 يناير الجاري.

في المقابل، دعا بيني كاتسوفر، أحد أبرز قادة المستوطنين في الضفة الغربية، إلى إلغاء النظام الديموقراطي في إسرائيل وإقامة دولة دينية تسيطر فيها الشريعة اليهودية.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن كاتسوفر في مقابلة مع مجلة تابعة لحركة «حباد» اليهودية الأصولية والتي توزع في المستوطنات إنه «يوجد اليوم للديموقراطية الإسرائيلية دور واحد مركزي وهو أن تغيب عن الوجود». واضاف أن «الديموقراطية الإسرائيلية أنهت دورها وعليها أن تتفكك وأن تنحني أمام اليهودية، وكل الأحداث اليوم تصب في اتجاه الاعتراف بأنه لا توجد طريق أخرى سوى أن نضع القضية اليهودية في المركز ونفضلها على أية قضية أخرى وهذه هي الإجابة على الوضع كله والتهديدات».

> «سرايا القدس» تعلن مقتل أحد عناصرها خلال «مهمة جهادية»

الى ذلك، قال المدعي العام العسكري الإسرائيلي السابق اللواء أفيحاي مندلبليت انه يعارض إجراء الجيش تحقيق بقتل جنود أطفالا فلسطينيين ولبنانيين وانتقد تعليمات أصدرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بمحاكمة المستوطنين المتطرفين الذين ينفذون اعتداءات «جباية الثمن» ضد الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم واقتحموا مؤخرا قاعدة عسكرية إسرائيلية وأصابوا ضابطا كبيرا بجروح.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، امس، عن مندلبليت خلال محاضرة ألقاها في مقر لسلاح الجو في هرتزليا: «لا أحد يريد أن يرى أطفالا يُقتلون، إذا كانوا فلسطينيين أو لبنانيين، وهذا مؤسف جدا لكن لسنا ملزمين فتح تحقيق في كل شيء».

ميدانيا، أعلنت «سرايا القدس» الذراع المسلح لحركة «الجهاد الإسلامي»، مقتل أحد عناصرها يدعى جهاد أنور حبيب (22 عاما) فجر امس، خلال «مهمة جهادية» في غزة.

وأحبطت الشرطة المصرية، ليل اول من امس، محاولة تسلل 6 فتيات إريتريات قاصرات إلى إسرائيل حيث تمكنت من اعتقالهن في مكمن ثابت عند مدخل العريش الغربي شمال شرق مصر بعدما فر أفراد عصابات تهريب الإفارقة وتركوهن عند مكمن الشرطة.

واستقبل مطار القاهرة، امس، 56 فلسطينيا من أهالي غزة قادمين من الخارج في طريقهم لدخول القطاع عبر منفذ رفح البري.

مقال

فلسطين... اتفاقات لفظت أنفاسها وخيارات صعبة

| بقلم - محمد رشيد |

تشهد الساحة الفلسطينية جدلا أفقيا وعموديا واسعا، نتيجة الانسداد الكامل لمسار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، انسداد تتحمل اسرائيل مسؤوليته من دون أدنى شك ومن دون حتى الانكار من رئيس واعضاء الحكومة الاسرائيلية.

لكن ذلك يفتح الباب امام أسئلة اخرى، للمجتمع الدولي، و المجموعة العربية، وبصورة خاصة الجانب الرسمي الفلسطيني، الذي يواجه السؤال الأصعب، ماذا بعد؟ او كما سأل لينين قبل قرن من الزمان تقريبا: «ما العمل؟»، مع هذا المأزق الخطير المرشح للتوسع خارج حدود فلسطين، في ظل المناخ النفسي الجديد لشعوب دول الطوق العربية، وطبيعة اصطفافات القوى الجديدة لقيادة الحكم في عواصم الثورات المنتصرة.

حسب الاخبار، شكّلت القيادة الفلسطينية «لجنة دراسة الخيارات البديلة»، وهذه الخطوة وان كانت متأخرة، الا انها افضل من لا شيء، فلقد كان الجميع تحت الانطباع بأن ذلك العمل المطلوب قد تم انجازه منذ بعض الوقت، وان الخيارات والبدائل، درست جيدا ووضعت على طاولة صاحب القرار، بكل تداعياتها المحتملة، وتوقيتاتها المناسبة.

وعلى ذمة ما نشر في الصحافة، فان اللجنة المختصة تدرس ثمانية او تسعة بدائل، تبدأ من اللجوء الى المؤسسات الدولية، للحصول على الاعتراف الكامل والإقرار بعضوية «دولة» فلسطين الكاملة في الامم المتحدة، وصولا الى خيار المقاومة الشعبية السلمية، وهذا الخيار الذي يحتاج الى تفسير وخطة عمل وضوابط واتفاق واضح بين اطراف المصالحة، لأن التجارب السابقة دلت ان بالإمكان دوما تحريك الجموع الفلسطينية ما دام الاحتلال قائما، وما دامت المقدسات مهددة، لكن تلك التجارب اكدت أيضاً وبوضوح شديد ان الجموع حين تتحرك تخلق لنفسها بمرور الوقت آلياتها و شعاراتها ورموزها وقياداتها، ولن تبقى بالضرورة سلمية.

وهناك مشكلة اعمق حين يتعلق الامر بقطاع غزة، وأشار اليها الدكتور محمود الزهار قبل ايام، حين تساءل: «من نقاوم سلميا في قطاع غزة؟»، ولتلك الاشارة دلالة قوية، اذ ان اعتماد المقاومة السلمية يعني حكما تجميد دور قطاع غزة في معادلة الصراع، وهذا غير مقبول لا على الناس ولا على اطراف قوية ومؤثرة في العمل الفلسطيني.

لكن الخيارات المسربة فيها نواقص ستثير أسئلة و جدلا، وفيها ما لا يجب ان يكون خيارا بل واجب، وعمل ينبغي انجازه تحت كل الظروف، وأقصد بذلك المصالحة الوطنية، والتي وضعت على الطاولة استجابة للظروف الموضوعية التي نتجت عن براكين الثورات العربية، لكن على اطراف المعادلة تحويلها الى مهمة عاجلة، وألا ينظر اليها كخيار من بين البدائل، واشدد ان ما اذكره يرتبط بما يُسرب وينشر، اكثر من ذلك يجب التعامل مع ملف المصالحة بعيدا عن مناخ «اتفاق مكة»، لكن قريبا من روح ذلك الاتفاق الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على مسافة أمتار قليلة من البيت الحرام.

اما النواقص، فهي في غاية الأهمية، وربما بعضها موجود في ذهن صاحب القرار و لم يبح به بعد، وذلك امر مشروع، وموقف تكتيكي صحيح، لكن ومرة أخرى في ضوء المسرب، يغيب عن تلك الخيارات بدائل مهمة، وهي اربعة بدائل، او اكثر قد تتوافق في سلة واحدة، لكنها حتما لا تتعارض مع اي من تلك الخيارات التي تشير اليها المصادر الفلسطينية، وهي:

- أولا : الاتفاق مع الرباعية الدولية والجامعة العربية على مسار تفاوضي محكوم بسقف زمني قصير جداً، ليس اكثر من ثلاثة الى اربعة اشهر وغالبية الظن ان اسرائيل سترفض ذلك، ولا بأس في ذلك، فالعواصف العنيفة التي اجتاحت منطقتنا قد تكون حجبت رؤيا العالم عن حقائق وتطورات ومراحل أطول مفاوضات في تاريخ البشرية، لكن لا بد من التوافق مع شركاء اتفاق المصالحة على ذلك.

- ثانيا: اعتبار التنسيق الامني الفلسطيني - الاسرائيلي «ما دام لم يتقرر وقفه بعد» معادلا تماماً لوقف الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وطبعا القدس، بدلا من إدراجه كجزء من الواجبات الفلسطينية، في حين لا تلتزم اسرائيل بما عليها، ورفض مبدأ ربط المساعدات الاميركية بالتنسيق الامني، والعمل الحثيث على ربطها ببناء القدرات الفلسطينية، والتوجهات التي اتفق عليها رئيس السلطة محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، تحتم تغير النظرية الأمنية الفلسطينية، و بالضرورة تغير مفاهيم التنسيق الامني، اذ لم تعد «حماس» او «الجهاد» خصوما للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، بل شركاء فيها.

- ثالثا: التحلل من اتفاقات اوسلو وتوابعها. فاذا لم ينصع الجانب الاسرائيلي لواجباته والتزاماته المنصوص عليها في تلك الاتفاقات، فكما هي اليوم اصبحت ملزمة لطرف واحد فقط، وهو الطرف الفلسطيني، وتحديد موعد نهائي معلن لهذا الاستحقاق، الامر الذي سيضع المجتمع الدولي و اسرائيل امام موقف حرج.

- رابعا: تعويم الاحتلال الاسرائيلي تماماً وإجباره على واجبات الدولة المحتلة من خلال تفكيك المؤسسات التي نتجت عن اتفاقيات اوسلو و اريس وما لحق بها، ولا يجب النظر الى هذا الخيار بعيدا عن المفهوم اللذي قامت عليه هذه المؤسسات، باعتبارها وسائل وادوات إدارة لمدة اربع سنوات، اي عمر المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اليات اوسلو، ولا يجب ان تتحكم العواطف بهذا الموضوع، على اهميته القصوى لإدارة الحياة الفلسطينية في الداخل، لان تقديس الأدوات والوسائل جزء مما تراهن عليه اسرائيل في أضعاف قوة الموقف الفلسطيني ومصداقيته، وتلك مسألة يبدو الرئيس عباس منتبها لها، بل وحساس إزاءها.

- وهناك امر خامس: خيار المقاومة بكل أشكالها، لم اذكره، لان القوى الفلسطينية ومراكز صناعة القرار لن تستطيع ان تتوافق عليه على الاقل في المرحلة الحالية، واغلب الظن ستبقى مسألة خلافية، وسيلتزم كل طرف بمواقفه وأفكاره كما هي اليوم، وطرفي اتفاق المصالحة الفلسطينية اعلنوا و يعلنون مواقفهم المتباينة في هذا الشأن ليل نهار.

لكن نجاح اي من الخيارات المنشورة او التي في ذهن القيادة الفلسطينية، يرتبط اولا بإشراك الشعب فيها بفاعلية، و اعتقد ان افضل طريق الى ذلك هو تقديم حزمة الخيارات الى استفتاء شعبي، وسيوفر ذلك حماية استثنائية للقيادة الفلسطينية، خصوصا اذا تم اعتماد خيار مواجهة التطورات، أكثر من اعتماد خيار التوجه الى الانتخابات في هذه المرحلة، لان حث الخطى نحو الانتخابات، يرسل لإسرائيل و العالم إشارات خاطئة، بان كل ما يعلن عنه الجانب الفلسطيني من خطوات ليس جديا، بل من باب المناورة السياسية.

وامام القيادة الفلسطينية، البديل الفوري والافضل، ويتمثل من وجهة نظري بإنجاز الوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادتها في حلتها الجديدة الى واجهة قيادة العمل الوطني الفلسطيني، الامر الذي سيرسل الاشارة الصحيحة الى اسرائيل و العالم.

معدات عسكرية أميركية من العراق إلى مخازن الجيش الإسرائيلي

| القدس - «الراي» |

تنوي الحكومة الإسرائيلية عقد صفقة كبيرة مع الولايات المتحدة لشراء ناقلات جند وشاحنات ومعدات عسكرية استخدمت في العراق وأفغانستان.

وتشمل الصفقة 2500 ناقلة هامر وشاحنات عسكرية ومعدات أخرى تمول بمعظمها من اموال المساعدات الأميركية.

وذكرت صحيفة «يديعوت احرونوت»، امس، أن الجيش الأميركي بصدد التوقيع قريبا على صفقة كبيرة مع الجيش الإسرائيلي يتم بموجبها تزويد الأخير بمعدات وجيبات من طراز «هامر» وشاحنات وغيرها، التي استعملها الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان».

وكان مسؤولون رفيعو المستوى في قيادة الأركان الإسرائيلية زاروا الولايات المتحدة للاطلاع على تفاصيل الصفقة، بعد إكمال الجيش الأميركي انسحابه من العراق نهاية العام الماضي وقلص في شكل كبير تواجده في أفغانستان.